

سؤال حقوقي لقطر: كيف يشتغل عمال منشآت كأس العالم بلا أجور؟

عمال جائعون وآخرون مثقلون بالديون يكدون لأجل أجور ناقصة



حذار من السقوط

تقريرها، وأضرت بمن تزعم بانها تقدم المساعدة لهم، وأضاف "لقد كررت المنظمة أخطاءها السابقة حول السياسات المتبعة في دولة قطر في تقريرها الأخير، والذي لا يعكس على الإطلاق حقيقة الأوضاع الراهنة، حيث إن الغالبية العظمى من الأفراد الذين قدموا إلى دولة قطر للعمل لا يتعرضون لأي شكل من أشكال الانتهاكات التي ما يتعلق بالأجور باستثناء عدد قليل من الحالات الفريدة، علما بأن عدد هذه الحالات قد شهد تراجعاً ملحوظاً نظراً للتغيير الجوهري والمستدام الذي أحدثته القوانين والإجراءات التي اتخذتها الدولة".

وقال نائب مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش مايكل بيغ "عشر سنوات مرت على فوز قطر باستضافة كأس العالم 2022، ولا يزال العمال الوافدون يعانون من تأخير دفع الأجور، أو دفعها ناقصة، أو عدم دفعها".

وأضاف "علماً بعمال يعانون من الجوع بسبب تأخير الأجور، وعمال مثقلين بالديون يكونون بالعمل للحصول على أجور ناقصة، وآخرين عالقين في ظروف عمل سيئة خوفاً من الانتقام".

ولفتت المنظمة إلى أن انتهاكات الأجور تفاقمت منذ انتشار فيروس كورونا، حيث "تدفع بعض أصحاب العمل بالوفاة لحجز الأجور أو رفض دفع أجور عاقلة لعمال محتجزين أو مبعدين قسراً إلى أوطانهم".

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن أكدت في أحد تقاريرها بشأن قطر، أن عمالا ووافدين يشتغلون في مشروع بناء أحد ملاعب المونديال لم يحصلوا على أجورهم لمدة تصل إلى سبعة أشهر.

وقال بيغ "لدى قطر سبيلان قبل الركلة الأولى في مباريات كأس العالم، الوقت يمر بسرعة، وينبغي لقطر أن تظهر الالتزام بوعدها إلغاء نظام الكفالة، وتحسين أنظمة مراقبة الأجور، وتسريع آليات الانتصاف، ووضع تدابير جديدة لمعالجة انتهاكات الأجور".

الرعاية الصحية والوقائية دون تمييز، وداعية الوحشية إلى ضمان عدم تهميش العمال المهاجرين بشكل أكبر في ظل هذه الأزمة.

وجاء ذلك بعد أن تسربت معلومات بشأن بلوغ الأوضاع السيئة للعمال الأجانب في قطر حد عجز الكثيرين منهم عن الحصول على الغذاء، وفق تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية وجاء فيه أن أعداداً من هؤلاء العمال باتوا مجبرين على التسول للحصول على الطعام بعد أن وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل من دون مرتبات يفعل توقف المشاريع والأعمال التي يشتغلون بها.



مايكل بيغ
نعم بوجود عمال
يشغلون تحت طائلة
الخوف من الانتقام

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها الأخير "إن جهود السلطات القطرية لحماية حق العمال الوافدين بأجور دقيقة ومنظمة هي إلى حد كبير غير ناجحة. ورغم بعض الإصلاحات خلال السنوات الأخيرة، يستمر عدم دفع الأجور، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى منتشرة ومستمرة لدى سبب أصحاب عمل وشركة على الأقل في قطر".

وأصدرت المنظمة تقريراً بعنوان "كيف نعمل دون أجر.. انتهاكات الأجور 2022" تحدثت فيه عن انتهاكات أصحاب العمل في مختلف أنحاء قطر لحق العمال بالأجر في الكثير من الأحيان، معتبرة أن قطر لم تنفذ التزامها أمام منظمة العمل الدولية في 2017 بحماية العمال الوافدين من عدد من الانتهاكات.

وردت حكومة قطر على المنظمة متهمتها بإيها "بالتضليل الرأي العام". وجاء ذلك في بيان أصدره مكتب الاتصال الحكومي قال فيه إن "منظمة هيومن رايتس ووتش تعدت تضليل الرأي العام في

كل الجهود التي بذلتها قطر وكل التكاليف المادية التي تحملتها ميزانيتها لأجل الحصول على امتياز تنظيم كأس العالم 2022 وتوفير أسباب النجاح للمناسبة الرياضية الدولية الأكثر شهرة وأهمية، كانت بهدف تحسين صورة البلد وتسويق انطباع جيد عنه بين الأمم... واليوم وقبل نحو سنتين على انطلاق النهائيات، تبدو الدوحة بصددها نتائج عكسية تماماً بسبب الضرر البالغ الذي لحق بسمعتها جراء فشلها في تحسين حقوق العمال الأجانب العاملين في ورش إقامة البنى التحتية للمناسبة الرياضية ذاتها، وحمائيتهم من الاضطهاد وسوء المعاملة.

الدوحة - لم تتمكن قطر من تفادي الانتقادات الموجهة إليها بشأن أوضاع العمال الأجانب على أرضها، رغم الإصلاحات التي أدخلتها على قوانينها المنظمة لعلاقات العمل، والتي كثيراً ما توصف بالشكلية لانعدام أثرها الفعلي على أوضاع هؤلاء العمال الذين تعرض كثيرون منهم لصنوف متعددة من سوء المعاملة وصلت في بعض الأحيان حد تعرض حياتهم للخطر جراء العمل العائس في ظروف قاسية، فضلاً عن عدم تمكن آخرين من تحصيل ادنى حقوقهم وفي مقدمتها مستحقاتهم المالية.

وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير نشرته الإثنين، بأن قطر حققت "تقدماً محدوداً في حماية العمال الوافدين"، وأن حكومتها لم تنفذ بعد وعودها بإصلاحات أساسية رغم اقتراب موعد إجراء نهائيات كأس العالم. وكان فتح الورش الضخمة لبناء ملاعب ومنشآت كأس العالم 2022 الذي سيقام في قطر قد تطلب جلب مئات الآلاف من العمال الأجانب بشكل سريع، دون توفير البنى التحتية اللازمة لاستيعابهم، فضلاً عن قصور التشريعات القطرية على تنظيم علاقاتهم بمشغليهم وضمان جميع حقوقهم.

وتحدثت عدة هيئات حقوقية دولية، وكذلك وسائل إعلام غربية عن وفاة الكثير من العمال الأجانب في قطر بسبب ظروف العمل غير الملائمة وضعف وسائل الحماية وضمان السلامة في مواقع العمل، كما تحدثت عن امتناع الكثير من المشغلين عن الإيفاء بالتزاماتهم المالية تجاه العمال بما في

«عدوى» الانتفاضة الشعبية تنتقل إلى كردستان العراق

ويقول متابعون للوضع في إقليم كردستان العراق إن حكومته لا تمتلك الكثير من الخيارات لإخماد موجة التظاهر في حال اشتدت وبلغت الزخم الذي بلغته مثيلتها في مدن وسط وجنوب العراق في أوقات سابقة، خصوصاً وأنها لا تمتلك الوسائل المادية للاستجابة لمطالب المحتجين.

وما عمق أزمة الإقليم عملية التدقيق التي أصبحت السلطات المركزية في بغداد تمارسها قبل تحويل حصته من ميزانية الدولة، إذ تشترط بغداد التزام أربيل بتسليمها العائدات المتأتية للإقليم من بيع النفط الخام قبل أي عملية تسليم للمستحقات، كما تشترط إثبات السلطات الكردية وصول الرواتب إلى مستحقيها الفعليين وعدم تحويل قسم من الأموال إلى موظفين وهميين. ويحذر مراقبون من اتباع أسلوب القمع الذي طبّقه السلطة المركزية العراقية ضد المحتجين، والذي لم يكن فاعلاً في إخماد الانتفاضة الشعبية رغم ضراوته ومشاركة الميليشيات المسلحة في تنفيذها باختطافها وقتلها قادة الحراك الاحتجاجي والناشطين البارزين فيه.

وغير بعيد عن ذلك الأسلوب، دشنت السلطات الكردية حملة ضد وسائل الإعلام التي تغطي الاحتجاجات المناهضة للحكومة، بحسب صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في الإقليم. ومن جهتها دعت المفوضية العليا المستقلة لحقوق الإنسان في العراق، الإثنين، سلطات إقليم كردستان والمتظاهرين، إلى الحوار وضبط النفس. وجاء ذلك في بيان صادر عن المفوضية المرتبطة بالبرلمان عقب أحداث العنف والمواجهات بين المحتجين وقوات الأمن في السليمانية.

وأضاف البيان أن "المفوضية تنتظر بقلق للظواهرات في الإقليم، وتبدي أسفها على الأحداث المصاحبة لها، خصوصاً الصدامات التي خلفت سقوط العديد من الجرحى في صفوف المتظاهرين وقوات الأمن".

كما طالبت المفوضية حكومة الإقليم "بإيجاد حوار مشترك مع المتظاهرين والنظر في مطالبهم المشروعة والمناذبة بالقضاء على البطالة وصرف رواتب الموظفين وتحسين المستوى المعيشي". ودعت قوات الأمن بالإقليم إلى "اتخاذ أقصى درجات ضبط النفس والمتظاهرين إلى الالتزام بضوابط التظاهر السلمي والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة".

ويظهر امتداد الاحتجاجات من جنوب العراق ووسطه إلى شماله انتشار حالة الغضب الشعبي بين مختلف سكان مناطق البلاد رغم الاختلاف الجغرافي في أوضاعهم ودرجة معاناتهم.

وكانت مدن إقليم كردستان قد شهدت شتاء سنة 2017 تظاهرات حاشدة للمطالبة بتحسين المعيشة وصرف الرواتب المتأخرة، وتم إحراق مقر الأحزاب الكردستانية في تلك المدن. واستخدمت القوات الأمنية العنف لتفريق المتظاهرين ما أدى إلى مقتل وجرح عدد منهم.

وفي ربيع العام الموالي شهدت مدن وبلدات الإقليم احتجاجات شعبية على نظام الأضرار الحكومي للرواتب. بعد أن لجأت حكومة الإقليم إلى هذا النوع من "الأضرار" الإجباري لعجزها عن توفير الرواتب كاملة.

بغداد - تدهم إقليم كردستان العراق انتفاضة شعبية، على غرار تلك التي اندلعت خريف العام الماضي في مدن وسط وجنوب العراق، ولم تخمد بعد بشكل نهائي رغم التراجع النسبي في زخمها.

ورغم الوضع شبه المستقل الذي يحظى به الإقليم الكردي الواقع بالشمال العراقي، إلا أن الأوضاع السائدة فيه لا تقل سوءاً عن تلك الموجودة في عموم العراق وهي ناتجة عن نفس الأسباب من فساد وهدر للمال العام وسوء تصرف في الموارد.

ويعاني إقليم كردستان، كما هي حال باقي المحافظات العراقية، من أزمة مالية حادة أثرت بشكل كبير على صرف رواتب الموظفين بصورة منتظمة بسبب تراجع إيرادات النفط الناجمة عن تدني أسعاره، فضلاً عن تأثيرات تفشي فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي.

وأُسفرت صدامات شهدتها محافظة السليمانية بين محتجين وقوات الأمن عن سقوط عدد من الجرحى. وخرجت مجاميع من شباب المحافظة إلى الشارع احتجاجاً على سوء الخدمات والبطالة واضرموا النيران بمدخل مقر الحكم المحلي في قضاء كلار في السليمانية. وبادرت قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي لتفريق المحتجين ما تسبب في إصابة خمسة منهم على الأقل بجروح.

ما يثير غضب سكان عموم العراق هو ذاته ما يغضب سكان إقليم كردستان من محاصصة وفساد وهدر للموارد

ويهيمن على مقاليد الحكم في كردستان العراق الحزبان الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اللذان تحولاً إلى حزبين عائليين، حيث يتبع الأول أسرة آل البارزاني بقيادة مسعود البارزاني الرئيس السابق للإقليم، فيما يسيطر على الثاني ورثة الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني.

ويقول معارضون لحكم الأسترين إن أفرادهما يتحكمون بمقدرات الإقليم كما لو أنها ملكية خاصة لهم، كما يتهمونهم بالفساد والمسؤولية عن سوء الأوضاع الاجتماعية.

وحمل المحتجون في شعاراتهم الأحزاب السياسية مسؤولية الفساد والأزمة الاقتصادية في الإقليم، بينما ردت السلطات بإدانة ما قالت إنه أعمال تخريب للمرافق والممتلكات العامة راقت الاحتجاجات.

واعتبر رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني، أن إحراق وتخريب الممتلكات والمال العام وممتلكات المواطنين يدخل في خانة الإجرام، متوعداً مرتكبي جرائم تدمير المباني العامة والخاصة بأن يطالهم القانون.

لكن الحكومة الكردية أشارت في المقابل إلى أن البارزاني أجرى اتصالاً هاتفياً مع المسؤولين المحليين في السليمانية لمناقشة الوضع الصحي والخدمي في المحافظة.



ما أشبه اليوم بـ2017

كوشنر يدعم بيع إف - 35 للإمارات

ونقلت الشبكة عنه القول "الجهة التي تريد (الإماراتيين) ألا يحصلوا على الطائرات أكثر من غيرها، هي إيران بوضوح لأنهم يقعون بجوار مضيق هرمز مباشرة.. والحقيقة هي أن اتفاقية السلام الجديدة هذه (بين الإمارات وإسرائيل) يجب أن يزيد من احتمالية حصولهم على الطائرات.. وهذا شيء نقوم بمراجحته".

وتابع كوشنر "من الواضح أننا سننظر إلى التقويم، وسنعمل كل شيء وفقاً للمعايير الصحيحة، لكنه أمر يتخذه وزارة الخارجية والجيش الأمريكي".

أنور قرقاش قد أقر بمساعي بلاده للحصول على المقاطات التي تعتبر الأكثر تطوراً من حشد الأن. وقال في مقابلة صحافية إن الإمارات قدمت طلبات مشروعة للحصول على طائرات إف - 35، وأن اتفاقها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل يجب أن يزيد أي عقبة أمام مضي الولايات المتحدة في بيعها هذه المقاطات.

ومن جهته ذكر كوشنر في تصريحات لشبكة "سي. إن. إن." الإخبارية الأمريكية أن الإمارات تحاول الحصول على هذه الطائرات المقاتلة منذ فترة طويلة.

طائرات إف - 35 الأمريكية إلى الإمارات. وفي مقابل ذلك قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، الإثنين، إن الولايات المتحدة ستضمن احتفاظ إسرائيل بالتفوق العسكري في منطقة الشرق الأوسط بموجب أي صفقات سلاح أميركية في المستقبل.

وأضاف للصحافيين بعد اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في القدس "الولايات المتحدة ملتزمة قانوناً بضمان التفوق العسكري النوعي، سننظر ملتزمين بذلك". وكان وزير الشؤون الخارجية الإماراتي

واشنطن - تحظى دولة الإمارات مساعيها للحصول على مقاطات إف - 35 المتطورة بدعم مقربين من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وذلك في ظل تحفظ بعض أركان البيت الأبيض ومشرعين أميركيين على الصفقة التي تريد أبوظبي إبرامها، بدافع الالتزام بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل في مجال التسليح على مختلف بلدان المنطقة.

وقال جاريد كوشنر مستشار ترامب وصهره إن اتفاق السلام بين إسرائيل والإمارات يجب أن يزيد من احتمال بيع